مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

ترامب يضغط على بغداد

الكاتب: ذاسوفان سنتر

المصدر: مركز صوفان نُشر بتاريخ 26 شباط 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

ترامب يضغط على بغداد

الكاتب: ذاسوفان سنتر

المصدر: مركز صوفان (*)*، نُشر بتاريخ 26 شباط 2025[1].

- الواقع أن إدارة ترامب تفرض ضغوطاً اقتصادية ودبلوماسية على الحكومة العراقية لتقليص علاقاتها الاقتصادية مع إيران وإضعاف النفوذ الإيراني في البلاد .
- يصر مسؤولون في إدارة ترامب على وجوب ان تمنع بغداد تدفق الدولار الأمريكي الى إيران وتتّخذ إجراءات صارمة ضد التعاون العراقي الذي تُتهم به بغداد من خلال الصادرات غير المشروعة لإيران من المنتجات النفطية العراقية.
- بعد الضغط الذي مارسه ترامب سيستأنف قادة العراق من العرب والأكراد صادرات النفط المتوقفة منذ فترة طويلة من شمال العراق الخاضع لسيطرة الأكراد.
- يستخدم المسؤولون الأميركيون التهديد بالعقوبات لإجبار بغداد على كبح هيمنة الجماعات المسلحة الموالية لإيران وحرمانها من إمدادات الأسلحة الإيرانية المتطورة.

في 4 شباط/فبراير الماضي أوضحت إدارة ترامب نيَّتها الضغط على الحكومة العراقية لتقليص علاقاتها الاقتصادية مع إيران واتخاذ خطوات للحد من النفوذ السياسي والاستراتيجي الإيراني في البلاد. صدرت مذكرة من الأمن القومي الأمريكي تشير الى الضغط الأقصى قدر الإمكان على إيران، وذكرت أن رئاسة ترامب لن تمنح بغداد أي حرية لمساعدة إيران مالياً. وقد وجهت الوثيقة المسؤولين الأمريكيين إلى منع المعاملات بالدولار العراقي مع إيران وحرمانها من دفع ثمن الكهرباء والغاز الطبيعي الذي

*"مركز صوفان" هو مركز أبحاث وتحليل يركّز على قضايا الأمن القومي ومكافحة الإرهاب. يقدم المركز تحليلات دقيقة وتوصيات للسياسات المتعلقة بالتحديات الأمنية العالمية.

[1] Trump Puts Pressure on Baghdad .https://thesoufancenter.org/intelbrief-2025-february-26/

تزوّده للعراق. كما ترى واشنطن أن انخفاض مبيعات النفط الإيرانية، وخاصة إلى الصين، يمكن تعويضه جزئياً على الأقل من خلال إعادة فتح خط أنابيب نفط من شمال العراق الذي يسيطر عليه الأكراد إلى تركيا.

يُقال إن مساعدي ترامب يصرّون على أن نظراءهم العراقيين يتّخذون خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها لإشراك جميع الفصائل المتحالفة مع إيران العاملة في العراق ضمن هيكل القيادة الوطنية الرسمية، إن لم يتم حلّها أو نزع سلاحها على الفور. ومع ذلك، يبدو أن ترامب مُتحفِّظ في مهاجمة الجماعات العراقية المتحالفة مع إيران عسكرياً، ما لم تستأنف هذه الجماعات ضرب أيٍ من القوات الأمريكية البالغ عددها 2500 مقاتل المنتشرة هناك لهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

يأخذ الامريكان في الإعتبار الشراكة الأمريكية الطويلة الأمد مع العراق والتي تُظهر عدم رغبة ترامب على فرض أو التهديد بفرض أي عقوبات على صناعة النفط ومشاريع الطاقة العراقية أو على مبيعات النفط العراقي.

يذكر نص المذكرة الرئاسية (NSM–2) العراق كأحد أهداف جهود ترامب الأوسع نطاقاً لحرمان إيران من الإيرادات والحلفاء من خلال إعادة فرض سياسة "الضغط الأقصى". في أحد المقاطع، وجّه ترامب وزير الخارجية الأمريكي بتعديل أو إلغاء الإعفاء من العقوبات خصوصاً تلك التي تُوفِّر لإيران أي درجة من المعونة الإقتصادية أو المالية. ويشير البند إلى أن المسؤولين الأمريكيين لن يصدروا بعد الآن إعفاءات من العقوبات، مثل تلك التي أصدرها الرئيس بايدن، والتي تسمح بالإفراج عن مدفوعات العراق لإيران مقابل الكهرباء والغاز الطبيعي الذي تُزوِّد به إيران البلاد. وتحتفظ البنوك العراقية بهذه الأموال في الضمان، ولا يمكن الإفراج عنها لإيران إلاّ إذا تم رفع العقوبات الأمريكية على المعاملات المالية معها.

كما ينص NSM–2 على أن إدارة ترامب ستواصل، كما فعلت سابقتها، محاسبة أي مصارف عراقية تفشل في منع تدفق الدولارات إلى المؤسسات المالية الإيرانية. وتوجِّه المذكرة وزير الخارجية إلى: "اتخاذ خطوات فورية، بالتنسيق مع وزير الخزانة والوكالات الأخرى ذات الصلة، لضمان عدم استخدام النظام المالي العراقي من قبل إيران للتهرّب من العقوبات أو التحايل عليها، وعدم استخدام دول الخليج كنقاط للتهرّب من العقوبات وإعادة الشحن".

استجابت بغداد للتهديدات الأمريكية خلال اجتماع عُقد قبل أسبوعيّن في دبي بين مسؤولين في البنك المركزي العراقي ونظرائهم من وزارة الخزانة الأمريكية وبنك الاحتياطي الفيدرالي. يحتفظ بنك الاحتياطي الفيدرالي بنحو 100 مليار دولار في صناديق الاحتياطي العراقية – معظمها عائدات من مبيعات النفط العراقية – بموجب اتفاقيات تم التوصل إليها بعد الإطاحة بصدام حسين بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003. أعلن البنك المركزي العراقي الأسبوع الماضي أنه حظر على خمسة بنوك عراقية أخرى الإنخراط في معاملات بالدولار الأمريكي في محاولة لمكافحة غسيل الأموال وتهريب الدولار وغيرها من الإنتهاكات التي

من شأنها أن تفيد إيران مالياً. البنوك الخمسة الخاضعة للحكم هي بنك المشرق العربي الإسلامي، البنك المتحد للإستثمار، بنك السنام الإسلامي، بنك مسك الإسلامي، وأمين العراق للإستثمار والتمويل الإسلامي. في عام 2024، حظر البنك المركزي، بناءاً على طلب المسؤولين الأمريكيين، بالفعل ثمانية بنوك من إجراء معاملات بالدولار الأمريكي مع إيران.

كما تحرَك المسؤولون العراقيون لإستباق الضغوط المتوقعة من جانب مسؤولي ترامب، لضمان عدم مساعدة أي كيانات خاضعة للولاية القضائية العراقية لإيران في تصدير المنتجات النفطية بشكل غير مشروع. وفي أوائل شباط/ فبراير، نفت وزارة النفط العراقية، التي أعربت عن قلقها من أن إدارة ترامب ستستهدف المؤسسات العراقية بعقوبات إضافية، نفت تقارير تُفيد بأن أي تجّار أو كيانات عراقية في مجال الطاقة كانوا يشترون أو يتلقون أو يعيدون تصدير النفط الإيراني أو المنتجات النفطية. وقالت الوزارة في بيان: "يتم تصدير جميع كميات النفط الخام العراقي وفقاً لآليات ومعايير دولية تضمن أعلى مستويات الشفافية، حيث يتم بيع النفط لشركات دولية معروفة تمتلك مصافي معتمدة". كانت هذه التصريحات تهدف إلى نفي تقارير نشرتها وكالة رويترز للأنباء في كانون الأول، مباشرةً بعد الإنتخابات الأمريكية ولكن قبل تولي ترامب منصبه مرة أخرى، بأن شبكة تهريب وقود زيت متطورة نيابة عن إيران ازدهرت في العراق منذ عام 2022 على الأقل. ووفقاً لروايات المبيعات غير المشروعة، يتم مزج وقود زيت عراقي مدعوم بشدة بمنتج مماثل من إيران، ولكن يتم بيعه كمنتج عراقي بحت – مما يساعد إيران على التهرّب من العقوبات الأمريكية على صادرات الطاقة الإيرانية. يتم بيع بعض المنتجات المخلوطة، من خلال استخدام وثائق مزيّفة تخفي أصلها، من قبل فصائل عراقية متحالفة مع إيران تسيطر على أنابيب التهريب. ويُقدّر أن التهريب المزعوم يولِّد ما لا يقل عن مليار دولار سنوياً لإيران وشركائها من الفصائل العراقية.

إلى جانب جهودهم لوقف تدفق الأموال العراقية إلى إيران، يسعى المسؤولون في إدارة ترامب أيضاً إلى الإنتهاء من إعادة فتح منفذ رئيسي لتصدير النفط العراقي بعد تأخير طويل. ومن شأن صادرات النفط العراقية الإضافية أن تُساعد في تخفيف تأثير انخفاض مبيعات النفط الإيراني على سوق النفط العالمية.

توقفت صادرات النفط العراقي التي تبلغ حوالي 300 ألف برميل يومياً من الشمال الخاضع لسيطرة الأكراد في أوائل عام 2023 بسبب نزاع بين بغداد وحكومة إقليم كردستان المستقلة حول حق الأكراد في تصدير النفط بشكل مستقل عن المؤسسات النفطية الوطنية العراقية. توقفت المفاوضات بين بغداد وأربيل لإستئناف التصدير مراراً وتكراراً على مدار العامين الماضيين. ومع ذلك، فإن الضغط على بغداد من إدارة ترامب – بما في ذلك التهديد بالعقوبات – مهد الطريق لإتمام الاتفاق، حيث أعلنت وزارة النفط العراقية مؤخراً أن جميع الإجراءات قد اكتملت وأن تدفق الصادرات عبر خط الأنابيب سيستأنف هذا الأسبوع. ومع ذلك، إذا حقّق ترامب هدفه بخفض صادرات النفط الإيرانية من مستواها الحالي البالغ نحو 1.5 مليون برميل يومياً (تذهب كلها

تقريباً إلى الصين) إلى الصفر، فإن صادرات النفط من شمال العراق لن تُعوِّض عن فقدان الإمدادات بهذا الحجم إلى سوق النفط العالمية.

لم يتوقف مسؤولو ترامب عن الضغط على بغداد لقطع روابطها الإقتصادية مع إيران. فقد حذّروا الحكومة العراقية من أنها ستواجه عواقب إقتصادية إذا لم تكن راغبة أو غير قادرة على إخضاع الفصائل العراقية المتحالفة مع إيران بقوة لسلطة الحكومة المركزية ، أو نزع سلاحها تماماً. وقال مسؤولون عراقيون للصحفيين إنهم على دراية بالدعوات المتزايدة في واشنطن لفرض عقوبات مالية واقتصادية للضغط على بغداد لتفكيك الفصائل المُسلّحة التي لها صلات قوية بالحرس الثوري الإيراني / فيلق القدس. ونقل تقرير في وسائل إعلام إقليمية عن مسؤول في وزارة الخارجية العراقية قوله إن مسؤولي ترامب الكبار اقترحوا على نظرائهم العراقيين خطة "لفك إرتباط العراق عن إيران".

وأضاف المسؤول العراقي أنه في أوائل شباط / فبراير ، أرسلت واشنطن رسائل مباشرة إلى الحكومة العراقية حول ضرورة تفكيك ونزع سلاح الفصائل المسلّحة المتحالفة مع إيران، وخاصة الفصائل السبع التي يُعتقد أنها متورطة في هجمات ضد إسرائيل ومواقع عسكرية أمريكية منذ هجوم حماس على إسرائيل في 7 تشرين الأول 2023. وبحسب ما ورد، حدّد المسؤولون الأمريكيون المجموعات السبع التي تثير قلقاً خاصاً على أنها تلك التي تعمل تحت مظلة "المقاومة الإسلامية في العراق": الفصائل السبع هي: كتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وحركة حزب الله النجباء وحركة أنصار الله الأوفياء وكتائب سيد الشهداء وكتائب الإمام علي ولواء الطفوف. ومن بين هؤلاء، تم تصنيف "كتائب الحق" و"عصائب أهل الحق" بالفعل من قبل الولايات المتحدة كمنظمات إرهابية أجنبية، ممّا يفرض عقوبات صارمة على أي شركة أجنبية تجري معاملات تجارية مع المجموعات المذكورة.

في هذا السياق، أفاد المسؤولون العراقيون أن نظرائهم في حكومة ترامب يركّزون في المدى القصير على ضمان عدم تمكّن الفصائل العراقية المتحالفة مع إيران من الحصول على إمدادات إضافية من الطائرات المسيّرة المسلّحة والصواريخ متوسطة المدى التي زودتها بها إيران. وقد استخدمت بعض الجماعات المدعومة من إيران هذه الأسلحة ضد أهداف إسرائيلية وقواعد عسكرية أمريكية في العراق وسوريا. ومع ذلك يشتكي بعض المسؤولين العراقيين من ان مسؤولين في حكومة ترامب يريدون أيضاً توسيع القيود المفروضة على إمدادات تلك الأسلحة لتشمل حتى تلك التي تتعاون مع القيادة الوطنية.

من ناحية أخرى، يركز المسؤولين في حكومة ترامب تحذيراتهم على العقوبات الإقتصادية ، وامتنعوا في الوقت الحاضر عن التهديد بعمل عسكري أمريكي مباشر ضد أيٍ من الجماعات العراقية المسلّحة. وقد تراجعت الفصائل العراقية عموماً عن مهاجمة

القوات الأمريكية في العراق أو إسرائيل منذ اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس في كانون الثاني عام 2025، لكنها قد تستأنف هجماتها إذا انهار اتفاق غزة.

***